INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تقرير المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان لساحة الإرادة في "سبت إنقاذ وطن 9" ليوم 7 أغسطس 2021

تابع فريق عمل الرصد والتوثيق في دولة الكويت ودول الخليج العربي برئاسة ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان المستشار الحقوقي الدولي أنور الرشيد، تابع الوقفة السلمية في ساحة الإرادة في سبت "إنقاذ وطن 9" الموافق للسابع من أغسطس الجاري، حيث رصد فريق العمل التالي:

أولاً: لا زالت الحكومة الكويتية مُصرّة على إغلاق مواقف السيارات القريبة من مكان الاعتصام السلميّ المعلن عنه مسبقاً بالزمان والمكان للسلطات المعنية، ولاحظنا ذلك للأسبوع التاسع على التوالي رغم مناشدة النشطاء ومنظمي الوقفة السلمية الاحتجاجية في ساحة الإرادة للجهات المعنية بفتح المواقف ولكن دون جدوى. وتهدف السلطات من ذلك حسب ما أفاد به مراقبون الى التضييق على المشاركين بكل وسيلة ممكنة.

ثانياً: في تطور لافت، رصدنا استخدام العنف من القوة الأمنية مع المتواجدين، حيث اقتحمت قواتٌ أمنيةٌ مكان تواجد المعتصمين بمخالفة واضحة وصريحة للمادة 44 من الدستور، ومارست العنف ضدهم لانتزاع مايكروفون بالقوة من يد المتحدث، مما أحدث صدمةً وهلعاً وفوضى، إلا أن أحداً لم يُصب بأذىً جسديّ.

ثالثاً: استقدمت القوات الأمنية عدداً من موظفي البلدية لمصادرة لوحات المعتصمين، حيث تقدّم موظفو البلدية ومن خلفهم رجال الأمن لاقتحام ساحة الإرادة مرةً أخرى بعد اقتحامهم الأول لمصادرة المايكروفون، إلا أنّ وقوف المحتجّين من الشباب أمامهم لحماية السيدتين اللتين تحملان لوحتين يتيمتين، حال دون ذلك.

رابعاً: أرسل قائد القوة الأمنية المسؤول عن المنطقة عنصراً من الشرطة النسائية لملاحقة السيدتين لانتزاع اللوحات منهما، ولكن متابعة مراقبينا ساهمت في تعطيل مهمتهم.

على مدى الأسابيع الثمانية الماضية، كان المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الانسان يطالب مراراً وتكراراً بعدم إغلاق مواقف السيارات وكافة الطرق التي تؤدي الى ساحة الإرادة، والابتعاد عن أية مظاهر تضييق على المتظاهرين للحؤول دون إمكانية وصولهم إلى ساحة الإرادة للتعبير عن آرائهم. مع العلم أن ما يقوم به المتظاهرون من أبناء الشعب الكويتي يعتبر حقاً من حقوقهم الشرعية التي يكفلها الدستور الكويتي بموجب المادة 36 و44 منه، ويدعمها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل دولة الكويت.

كما يهيب المجلس الدولي بالسلطات الكويتية أن تصغي الى مطالب المتظاهرين المحقة، وأن تحترم حقوقهم التي يطالبون بها بشكل سلمي وحضاري، وأن تعيد النظر في التزاماتها الدستورية والدولية المتعلقة بحقوق الانسان وحرياته.

المستشار الحقوقي الدولي
ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة في دولة الكويت ودول الخليج العربي
أنور الرشيد
الثامن من أغسطس 2021